إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية لفك العزلة وتخفيف الأزمات

Strategy for the development of Algerian border areas to break up isolation and mitigate crises.

قادة بن عبد الله نوال *

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر

nawel.kadaenabdallah@univ-tlemcen.com

مخبر الانتماء: المؤسسة الصناعية والمجتمع في الجزائر

تاريخ الارسال:2022/02/28 تاريخ القبول:2022/04/15 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

تعتبر تنمية المناطق الحدودية الجزائرية نقطة حساسة وحيوية لضمان الإستقرار والأمن، نظرا لكثرة التهديدات والمخاطر. إضافة إلى التهميش الذي تعاني منه وفشل الحكومة في تنمية متطلبات سكان هذه المناطق، الأمر الذي أدى بهم إلى احتراف العديد من الأنشطة الحرة الغير شرعية، وزادها أيضاً أن هذه المناطق في حد ذاتها تعتبر نقطة ضعف بالنسبة لها جراء نقص التنمية وزيادة معدلات البطالة، والعزلة في هذه المناطق ما جعلها أكثر استقطاباً للأعمال غير القانونية.

من هذا المنطلق تسعى الدولة الجزائرية إلى محاولة إيجاد منافذ للخروج بهذه المناطق من عزلتها ومحاولة إدماجها مستعينة بذلك بمجموعة من الإستراتيجيات في مقدمتها الإستراتيجية التنموية والأمنية الهادفة إلى ربط هذه المناطق الحدودية بغيرها.

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول تحديد دور التنمية في الحد من التهديدات الأمنية، وفك العزلة عن هذه المناطق.

كلمات مفتاحية: المناطق الحدودية. التنمية. الجزائر. أمن الحدود. التهميش.

Abstract:

The development of Algerian border areas is a sensitive and vital point for ensuring stability and security, given the many threats and risks. In addition to its marginalization and the failure of the Government to develop the requirements of the inhabitants of these areas, which has led them to engage in many illegal free activities, it has also been compounded by the fact that these areas are themselves vulnerable to lack of development and increased unemployment, and by isolation in these areas, which has made them more polarized for illegal work.

In this context, the Algerian State is trying to find ways out of these areas and to integrate them with a number of strategies, including the development and security strategy aimed at linking them to other border areas.

In this paper, we will try to define the role of development in reducing security threats, and to decouple these areas.

Keywords: Border areas. Development. Algeria. Border security. marginalization.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر تنمية وتطوير المناطق والولايات الحدودية الجزائرية كإحدى الحلول الرئيسية للحد من انتشار مختلف أنواع الأزمات، حيث أصبح تأمين الحدود مع دول الجوار ضرورة قصوى للحد من انتشار العديد من الظواهر والأنشطة الغير مشروعة والتي من شأنها إحداث أضرار بالغة بالبلد ككل، خاصة في ظل الأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي تعيشها هذه الدول.

ففي هذه الورقة البحثية سنحاول معالجة الإشكالية التي تطرقنا إليها في الملخص والتي ركزت على حالة التهميش والعزلة التي تعيشها أغلب المناطق الحدودية في الجزائر، ففي حين على الدولة التركيز على توفير كل سبل الحياة لسكان هذه المناطق وخاصة الشباب منهم لدمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية، إلا أن الدولة سعت إلى القضاء على المنفذ الوحيد الذي يتنفس منه سكان هذه المناطق الحدودية وهو التجارة العابرة للحدود من أبرزها التهريب الذي يعتبر مكسب رزق العديد منهم بغلق الحدود. ففي قراراتها هي تسعى لحماية أمنها الداخلي بحماية حدودها، وبذلك تكون قد رجحت المقاربة الأمنية على حساب المقاربة التنموية متجاهلة بذلك مصير سكان هذه المناطق. إلا ، هذا لا يعني أن الدولة لم تفكر في محاولة إعادة إدماج هذه الفئة وتعويضها عن الأضرار التي لحقت بها جراء غلق الحدود مع دول الجوار، بالإضافة إلى الوقوف على مختلف الإستراتيجيات التنموية والأمنية التي اعتمدتها الجزائر لتنمية مناطقها الحدودية.

من هذا المنطلق نقترح **الإشكالية** التالية:

– ما هي الإستراتيجية الجزائرية المتبعة في تنمية المناطق الحدودية في ظل تزايد التهديدات الأمنية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية صغنا **الفرضية** التالية:

– ترتبط تنمية المناطق الحدودية في الجزائر بمحاولة إعادة إدماج سكان المنطقة وتحقيق التنمية فيها.

اعتمدت الباحثة في دراستها على **اقتراب صناعة القرار** بالنظر إلى أن عملية تنمية المناطق الحدودية عملية متكاملة تنطلق أولاً من الإدراك والتصور مروراً بوضع البدائل ثم اختيار البديل المناسب للتطبيق، أيضاً الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يصف الظاهرة محل الدراسة من خلال الوقوف على أسبابها وتحليلها.

الاعتماد على **نظرية الأمن الإنساني** على اعتبار أن الأمن أصبح أكثر ارتباطاً بالفرد كونه محور العملية التنموية، ومن تم ضرورة تحسين ظروف حياته ومعيشته.

أولا: مدخل إيتيمولوجي:

سنحاول في هذا المحور الوقوف على المفاهيم الإيتيمولوجية التي يحتوي عليها عنوان المشروع، وهي تتمثل في:

1. النموّ الإقتصاي:

لمصطلح النموّ الإقتصادي العديد من التعريفات شأنه شأن التنمية وهذا راجع إلى اختلاف مرجعيات وميدان اهتمام العديد من رواد علم الإقتصاد والتي نذكر منها:

يعرّفه "سيمون كوزنت" (Simon Kuzent) على أنّه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدّم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

كما يعتبر البعض أنّ النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النموّ على مستوى الدخل الحقيقي للفرد[1].

2. التنمية:

اختلف مفهوم التنمية باختلاف المراحل الزمنية التي مر بها، ففي البداية كان ينظر للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي، ومع مرور الزمن أصبح المفهوم يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى في إطار التنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية[2].

اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة "ريو دي جانيرو" البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنّها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنّها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.

ومن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحدّ من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد[3].

3.المناطق الحدودية:

تقع الجزائر في الركن الشمالي لإفريقيا، يحدها شمالاً البحر المتوسط، من الجهة الغربية كل من المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، الشرقية (ليبيا وتنونس)، أما الجنوبية (مالي والنيجير) وتبلغ مساحتها 2.381.471 كلم^2، وضعها موقعها هذا محط أطماع القوى الدولية سواء في الفترة الإستعمارية أو حتى الفترة الحالية خاصة وأنها تطل على منفذ بحري، ضف إلى ذلك كونها بوابة لإفريقيا جنوب الصحراء.

المصدر: ***http://www.atlas-monde.net/afrique/algerie***

إن موقعها الجيواستراتيجي قد وضعها في أزمة خاصة وأنها تصب فيها كل أنواع التهديدات الأمنية لاتصالها بالمناطق التي تشهد توترات وأزمات سياسية وحروب أهلية داخلية تنتقل إلى دول أخرى إن توفرت البيئة المناسبة لذلك.

طول حدودها جعل منها عرضة لتهديدات أمنية قادمة من دول الجوار التي تشهد توترات أمنية، وانتشار للفوضى والجماعات الإرهابية، ما أثر على الحدود الوطنية وجعلها أكثر استقطاباً للتنظيمات الإرهابية.

فالحدود تعرف بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض، سكان، موارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضيّة أمن وطني، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ما تشير إليه تعبيرات "الحدود المصونة" أو "الحدود الآمنة" أو "الحدود الحمراء"[4]، وتتسم المناطق الحدودية بالسمات التاليّة[5]:

– لا يشترط أن تكون بين دولتين فقط، ولكن يمكن أن تكون بين أكثر من دولتين كما هو الحال في المنطقة الحدودية بين مصر وليبيا والسودان، أو بين الجزائر وموريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب، ليبيا، تونس، النيجر ومالي.

– تدني مستويات التنمية في المناطق الحدودية.

– انخفاض الكثافة السكانيّة واتساع رقعتها الجغرافيّة.

– ضعف إحكام السيطرة الأمنيّة عليها.

ثانيا: التهديدات التي تواجه المناطق الحدودية

تنتمي الجزائر إلى ثلاثة فضاءات جيواستراتيجية (المغاربي، الإفريقي، المتوسطي) وتعتبر هذه الفضاءات في الآونة الأخيرة جد مضطربة، تعمل على زعزعة أمن واستقرار الجزائر بفضل تزايد حدة الهواجس الأمنية التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية.

1.التهريب:

إن المجتمعات البدائية لم تعرف التهريب بمفهومه الحالي، ولم يكن بنفس الخطورة، إذ كانت العمليات التجارية تتم بين الدول المجاورة والبعيدة بصفة عادية خاصة في غياب رسم حدود واضحة، وغياب دولة كاملة بحكومتها وجيوشها تمكنها من مراقبة حدودها وتجارتها، ومن هنا ينشأ التهريب في هذه المناطق التي تفتقر إلى المراقبة وضعف حضور الدولة فيها، فقد ورد في معجم الوسيط ما يلي: هرب فلاناً: جعله يهرب، وهرب البضاعة الممنوعة: أدخلها من بلد إلى بلد خفية، أما المهرب: من يقوم بإدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد.

ويعرف الفقه جريمة التهريب على أنه إدخال البضائع عبر الحدود الدولية أو إخراجها منها، بطريقة غير مشروعة أو إتيان أي فعل غير مشروع يتنافى والقانون، يقصد به التخلص من الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع الواردة أو الصادرة، لذا فإن الإخلال بهذه القواعد هو عامل من العوامل الهدامة للاقتصاد، لما ينتج عنه من ضياع حقوق الخزينة العامة والقضاء على الصناعات، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة فادحة في الدخل الوطني، ويسبب انتهاكاً للنظام العام فتعم الفوضى وتفسد الأخلاق وتنتشر البطالة[6].

تفاقمت، ظاهرة التهريب في الجنوب الجزائري، ما أثر بشكل مباشر على اقتصاد البلاد خاصة بعد انهيار أسعار البترول، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الظاهرة، إلا أن المهربين يستغلون عدم الاستقرار في شمال مالي ودول الساحل لمزاولة نشاطهم وبشكل مكثف، وتعتبر المخدرات، الأسلحة، البنزين والمواد الغذائية ... سلع ومواد قابلة للتهريب عبر الشريط الحدودي بأقصى الجنوب الجزائري على نقاط التماس مع دول الجوار، خاصة بمنطقتي برج باجي مختار وتيمياوين الواقعتين أقصى الجنوب، والقريبتين من شمال مالي[7].

على الرغم من تحصين الحدود الجزائرية وفرض حراسة مشددة على الشريط الحدودي ومراقبة حركة تنقلات الأشخاص والسلع، وفرض رخص للتنقل من منطقة إلى أخرى، إلا أن النزاع في شمال مالي زاد من حجم عمليات التهريب نظرا لازدياد إعداد اللاجئين، وهو الأمر الذي استغلته مافيا التهريب التي غالبا ما تعمل مع أو تحت إمرة الجماعات المسلحة للحصول على الأسلحة مقابل تهريب هذه المواد[8].

2.الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة غر الشرعية أو غير النظامية ظاهرة شديدة التعقيد، تشكل أبرز التحديات التي تشغل بال المجتمع الدولي في الوقت الراهن، ذلك أن تداعياتها تشكل جل الدول في العالم بصرف النظر عن وضعها كدول مصدر أو عبور أو مقصد، فحركية الأفراد وتنقلهم طلباً لمستقبل أفضل مطلب حيوي لا تنفك المجتمعات البشرية عن المطالبة به.

فالهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان والطير، ومعناها لغوياً الترك والانتقال، واصطلاحاً ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، وعلى المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى آخر، أما الهجرة غير الشرعية فهي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفياً[9].

ترجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية لجملة من الأسباب لعل أهمها يتمثل في تردي الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر في بعض مناطق العالم، والزيادة السكانية المتصاعدة فيها، وسوء توزيع الدخل مما يستتبع ارتفاعاً في معدلات البطالة بين الشباب وندرة فرص العمل المجزي الذي يحقق طموحاتهم[10]، كما ترجع دوافع الهجرة إلى تفاقم النزاعات واتساع بؤر التوتر والفقر وتباعد مستوى ونمط العيش بين دول الشمال والجنوب، ولعل ما زاد من تعقيدها هو اقترانها أحياناً بوسائل غير مشروعة على الصعيد الدولي كشبكات تهريب المهاجرين ومجموعات الاتجار بالبشر التي تتخذ من وضعية المهاجرين المحتومة سبباً للانتفاع[11].

تعد الجزائر منطقة مصدر وعبور للمهاجرين غير الشرعيين الراغبين في المرور نحو عالم آخر، ففي حصيلة لقوات الجيش الوطني الشعبي لشهر فيفري 2020 تم توقيف 841 مهاجراً غير شرعي (أنظر الجدول رقم 01)[12].

3. تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة:

تعرف المخدرات على أنها "مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي أو بإبطاء نشاطها أو بتسبيبها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تسبب الإدمان وينجم عن تعاطيها الكثير من المشاكل الصحيّة العامة والمشاكل الاجتماعية، ونظراً لإضرارها بالفرد والمجتمع"[13].

والمخدرات حسبما يعرفها "المغربي" هي "كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعيّة الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً، نفسياً واجتماعياً[14]، ويرتبط بيع المخدرات ارتباطاً وثيقاً بظاهرة البطالة والتسرب المدرسي، ضف إلى ذلك أن منظمات الجريمة المنظمة قد استفادت من خبرات

الشركات المعددة الجنسيات التي تسعى لمضاعفة أرباحها وتقليل ما يعترضها من مخاطر، حيث أصبحت الهياكل السياسية، الاجتماعية والأمنية ضعيفة وفاسدة من خلال تغلغل الجريمة فيها[15]

ففي حصيلة لقوات الجيش الوطني الشعبي لشهر فيفري 2020، تم على إثرها وضع حصيلة أولية لمعظم العمليات التي قامت بها وحدات الجيش.

جدول رقم 01: حصيلة عمليات الجيش الوطني الشعبي لشهر فيفري 2020

الأفراد	العدد
توقيف أشخاص حاولوا الإلتحاق بالجماعات الإرهابية	03
عناصر الدعم والاسناد	11
مهاجرين غير شرعيين	841
تجار مخدرات	54
منقبون عن الذهب ومهربون	245
ملاجئ ومخابئ أسلحة	26
كوكايين	3,8 كغ
الكيف المعالج	33,177 ق
الوقود	49261 لتر
الوسائل المتحركة	**العدد**
عربات بمختلف الأصناف	65

أسلحة	
مسدس آلي	07
بندقية صيد	28
قنابل تقليدية الصنع	35

أغراض أخرى	
ـ (26) جهاز كشف عن المعادن.	ـ (203) أجهزة اتصال.
ـ (124) مطرقة ضاغطة.	ـ (03) طائرة بدون طيار.
ـ (169) مولد كهربائي.	ـ (1980) كاميرات مراقبة.
ـ (06) نظارات ميدان.	

ذخيرة	
– (5823) طلقة من مختلف العيارات.	ـ (06) مخزن ذخيرة.

المصدر: مجلة الجيش، حصيلة العمليات لشهر فيفري 2020، العدد 680، ص.17.

وفي حصيلة شهر سبتمبر 2020 تم حجز بالنعامة 08 قناطير و78 كلغ من الكيف المعالج، وتم توقيف 21 تاجر مخدرات بحوزتهم 232.75 كلغ من الكيف المعالج، و44359 قرص مهلوس خلال عمليات متفرقة بكل من وهران وتلمسان وعين تموشنت، مستغانم، ورقلة، الوادي، الجزائر، سطيف، الطارف وميلة[16]، في حين تم توقيف 3 أشخاص وحجز 06 أسلحة نارية وكمية من الذخيرة بولايات النعامة، سطيف وورقلة (أنظر الجدول أعلاه)، وتعكس هذه الأرقام حجم ما تعانيه الجزائر من تهديدات أمنية باتت تؤرق صانع القرار.

ثالثا: المقاربة الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية:

اعتمد صانع القرار الجزائري على مقاربتين أولهما **المقاربة التنموية** من خلال تجسيد مشاريع التعاون والشراكة بين الأقاليم، والثانية **عسكرية صلبة** لدرء مختلف التهديدات الأمنية.

1. المقاربة التنموية:

تتجسد المقاربة التنموية لتنمية المناطق الحدودية في توظيف الآليات التالية:

1.1. توظيف تكنولوجيا المعلومات في تنمية المناطق الحدودية:

لفك العزلة عن المناطق الحدودية الجزائرية والعمل على تنمية تلك المناطق للتقليل من ظاهرة التهميش التي تعاني منها عمدت الجزائر إلى تبني العديد من الاستراتيجيات التي تسعى لبلوغ هذا الهدف، من بينها العمل على تمكين سكان هذه المناطق من الاستفادة من خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وفي هذا الشأن وبالضبط في ولاية تندوف صرحت وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة السابقة "هدى فرعون": أن ربط المعبر الحدودي البري "الشهيد مصطفى بن بولعيد" بين الجزائر وموريتانيا بشبكة الألياف البصرية ذات التدفق العالي يندرج في إطار استكمال الخطوة الأولى للإستراتجية العامة لتطوير القطاع بالجزائر.

وقالت "فرعون" في ذات السياق " لدينا اليوم وصلات بحرية مع أوروبا إلى جانب الوصلات القديمة مع الدول المجاورة من الشرق و الغرب ، فضلا عن أن كل نقاط الحدود الجزائرية موصولة، مما يضمن مستقبلاً مفتوحاً مع توفر هذه البنية التحتية المتكاملة ذات التدفق العالي للمتعامل الوطني من أجل الولوج إلى السوق الدولية و الاستثمار أكثر في مختلف مجالات التكنولوجيا الجديد"[17].

كما تم تدشين المشروع المسمى بالنقطة الكيلو مترية 75 التي تفصل بين الجزائر وموريتانيا، الذي تم إنجازه خلال فترة جد وجيزة تقدر بشهرين فقط، من طرف عمال و مهندسي اتصالات الجزائر، وعن طريق الموارد المادية المتمثلة في وسائل الانجاز التابعة للمؤسسة، حيث ساهمت العملية في خفض كلفة انجاز المشروع إلى أقل من 50 بالمائة ،الجدير بالذكر فان هذا المركز سيكون همزة وصل لعبور الانترنت للدول الإفريقية المجاورة.

تأتي هذه العملية بعد تأمين ولاية تندوف عن طريق الوصلة الجديدة التي تم انجازها في ظرف جد وجيز وتقدر بأكثر من 1100 كلم تربط ما بين ولايتي أدرار وتندوف عبر منطقة "الشناشن"، هذا المشروع الذي ساهم أيضا في ربط تسع مناطق نائية بالولاية بشبكة الألياف البصرية وفك العزلة عنها.

كما تجدر الإشارة أن ولاية تندوف تضم وكالة تجارية و 05 نقاط حضور تجارية و 09 مراكز تقنية، وتقدم اتصالات الجزائر خدماتها لحوالي 9591 مشترك في خدمة الهاتف الثابت و5054 مشترك في خدمة الانترنت ذات التدفق العالي و 11704 مشترك في خدمة الجيل الرابع 4G LTE[18].

كما تجدر الإشارة إلى ما تقوم به "الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم" من مجهودات نحو تحسين وضعية المناطق الحدودية من خلال التقارير الدورية التي ترفعها لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم؛ حيث أكدت على العمل على تسوية وإنصاف الأقاليم من خلال المياه، الطاقة، السكن، الصحة، التربية والتكوين[19]

1-2 إدماج المناطق الحدودية في مسار الاستقطاب السياحي المحلي والوطني:

تتقاسم البلدان المغاربية تاريخا مشتركا وإرثا ثقافيا وحضاريا، مطمعاً بشتى أصناف التعاون والتآزر والتعاون، كما أنّ صناع القرار في هذه البلدان وإن اختلفوا في كثير من القضايا التي تهمهم، لكن لم يفقدوا يوما نظرتهم العميقة للتكامل وتمتين العلاقات[20].

مع ذلك منذ استقلال الجزائر ومختلف جاراتها ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية في تفاوت اجتماعي صارخ، في وقت كان يفترض أن تكون العمق الحقيق للوطن، ما يبرر سعي الجزائر لإطلاق مختلف

البرامج لتأهيل المناطق الحدودية التي تربطها مع الدول الست(ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، النيجر، مالي)، تفاعلا مع الحركات الاحتجاجية التي شنّها سكان تلك المناطق مطالبين حقهم في التنمية برغم الإمكانات والموارد التي تزخر بها مناطقهم.

*** مع تونس:**

توجت علاقات البلدين باتفاق تنموي وأمني للمناطق الحدودية سنة 2018، حيث شدّد محافظو المناطق الحدودية بين تونس والجزائر في لقاء مشترك بتونس العاصمة، على "تدعيم التعاون بين البلدين وتنمية المناطق الحدودية وتدعيم الأمن ومقاومة الإرهاب"، واختتم اللقاء بتوقيف اتفاقية بين البلدين لتدعيم التنمية والاستثمار في المناطق الحدودية، وتشجيع سكانها على البقاء في مناطقهم، خصوصا أنهم يمثلون الخطّ الأول في مواجهة تلك الآفة.

كما تم تنصيب العديد من اللجان الفنية والتقنية في مجال التعاون السياحي تستهدف تطوير القطاع واستغلال كل مقدراته خلال الثلاثي الأول من عام 2019، كما تمّ الاتفاق على إعداد برنامج تنفيذي لعامي 2019 و2020 لتدعيم العمل المشترك في مجال الترويج، التسويق والاتصال السياحي، وتقديم التحفيز لمشاريع الاستثمار السياحي من خلال دعمه وترقيته، من قبيل إنشاء مناطق للجذب السياحي المحلي والإقليمي بالولايات الحدودية[21].

*** مع موريتانيا:**

أعلنت الجزائر وموريتانيا سنة 2018، فتح أول معبر حدودي بينهما منذ استقلال الدولتين، يهدف لزيادة التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وقال وزير الداخلية الجزائري آنذاك "نور الدين بدوي"، بعد تدشين المعبر:" ننتظر الكثير من هذا المعبر الحدودي لاسيما لبعث حركة اقتصادية وتجارية جديدة خدمة للطموحات الاقتصادية والاجتماعية للشعبين".

دعا بدوي بحضور نظيره الموريتاني أحمد ولد عبد الله، رجال الأعمال والمستثمرين إلى تكثيف المعاملات الاقتصادية من أجل تنمية المناطق الحدودية، مشيرا إلى تشكيل فرق عمل مشتركة بين البلدين لتحقيق هذا المسعى، في ظل حرص الجزائر على تطوير علاقتها بالجار الموريتاني، ولذلك تقرر تنويع أوجه الشراكة بعد فتح أول معبر بري يربط بين البلدين[22].

*** مع المغرب:**

فيما يخص دولة المغرب نلفت الانتباه إلى الحساسية التي تكتسبها المناطق الحدودية الجزائرية مع المغرب الشقيق، هذا الأخير الذي لا زال يتمسك بمطالبه الترابية في العديد منها على الشريط الغربي، وبالتالي أجندة تنمية هذه المناطق بقيت معلقة ولا تعدو أن تكون مجرد حبرا على ورق.

1-3 التجارة وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية: مشروع الطريق العابر لإفريقيا نموذجا:

يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر. تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في انجاز 95%منه على مستوى الجزائر، تونس النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50% منه على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتينزاواتين، وأشار وزير الأشغال العمومية "فاروق شيالي" إلى أن استكمال المشروع سيتم قريبا بما أنه مبرمج حتى أفاق 2016[23]، إلا أن المشروع قد تأخر فتحه بالنظر إلى الصعوبات الأمنية التي واجهته خاصة في مالي والنيجر.

مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين الجزائر، النيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم وإتاوات توجه لتلك المناطق الحدودية مباشرة إلى الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني في إطار تعزيز التعاون المغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية – الموريطانية، وقد أعلن عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية[24].

تجدر الإشارة هنا، إلى تجارة المقايضة التي تعرف رواجاً كبيراً في المناطق الحدودية، والتي اكتسبت أهمية قصوى على الحدود الجزائرية المالية والنيجيرية، وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشراً الاستقرار العلاقات بين الدول، وتكمن أهميتها في[25]:

– فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية.

– تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشيّة والسلع شبه الصناعيّة للدول المجاورة.

– زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة غير الشرعية.

– تقوية العلاقات التجارية، السياسية والثقافية بين الدول المتجاورة حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

2. المقاربة الأمنية:

إضافة إلى الجهود التي تبدلها الجزائر في تنمية مناطقها الحدودية عن طريق تنشيط السياحة والتجارة، وتوسيع شبكة الانترنت وتكنولوجيا الاتصالات لفك العزلة عن هذه المناطق، نجد ما يسمى بالمقاربة الأمنية أو العسكرية التي تسعى من خلالها إلى تأمين حدودها مع الدول المجاورة كما تساهم في حماية سكان هذه المناطق من الأخطار التي تواجهها مستعينة في ذلك بتوظيف الإدارة الذكية في تأمين حدودها.

1.2 تأمين الحدود ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة:

اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتها على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب، وأما الثاني على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفعالة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب[26].

شجعت الجزائر أيضاً التعاون ما بين دول المناطق الحدودية خاصة التي تعرف انتشاراً واسعاً للفوضى واللأمن واللاستقرار، عن طريق التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين الدول، والقيام بدوريات رقابة على طول الحدود المشتركة، وفي عام 2014 صادق المجلس الأعلى للأمن للجزائري على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا للجزائر، كما قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقيّة مع الجارتين تونس وليبيا[27].

تقوم الإستراتيجية أيضاً على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العناصر الإرهابية وأماكن تدريبهم، وأماكن تخزين الوسائل والأدوات الإرهابية، من أسلحة وذخائر ومؤن، وكذا الاضطلاع المستمر على الأهداف الممكن استهدافها بعمليات إرهابية، إضافة إلى سرعة ضبط كل تلك الأجزاء، وقد تبنى صانع القرار الجزائري خيّار استخدام القوة العسكرية كإستراتيجية أوليّة من أجل درء التهديد، وتحيِّيد المخاطر، ويمكن التعرض لأبرز ملامح الإجراءات التي تسخرها الدولة في إطار مكافحة الإرهاب عن طريق المنع كما يلي[28]:

1– توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مخطط لضمان استمرار تجددها، مما يكفل القدرة على التوقع والتنبؤ، والرؤية الشاملة لخريطة الإرهاب ومواقعه، وبؤره على امتداد مناطق نشاطه، إلى جانب ملاحقة

العناصر الهاربة وضبطها بشكل فوري، وهو جانب فني يجب تطويره، لدعم التحرك الفعال للعناصر الأمنية زمنياً وجغرافياً، بشكل يكفل ضبط العناصر والمجموعات أو الخلايا الإرهابية وقياداتها.

2- تدعيم فعالية نظم التأمين والحراسة، وتطوير وتحديث أداء أفرادها في إطار خطط مرحليّة تستهدف تلبيّة المتطلبات الأمنيّة والتأمينيّة.

3- التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط بمختلف الأجهزة الأمنية للارتقاء بالقدرات والمهارات الفنيّة، وتدعيم إمكانات التعامل في إطار مواجهة العناصر الإرهابيّة، وفقاً لأحدث النظم التدريبية داخل وخارج الوطن بالاعتماد على علوم إدارة الأزمة.

4- زيادة المعدلات المالية المخصصة للإنفاق الأمني وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، وتدعيم القدرات الأمنيّة لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة.

5- توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمني مع بؤر وخلايا التطرف على امتداد نطاق نشاط تلك الأجهزة، وتحقيق السيطرة داخل السجون، والمعتقلات بهدف قطع اتصالات قيادات الإرهاب مع الخارج.

وإدراكاً منها بجدوى تفعيل الشق الأمني سارعت الجزائر إلى غلق حدودها مع جيرانها تحسباً لأي خطر، كما اتخذت عدة إجراءات احترازية على طول حدودها مع مالي، النيجر، ليبيا، حيث عمدت إلى نقل الآلاف من المنتمين إلى أسلاك الأمن (وحدات الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، الجمارك) وقامت بنشرهم وتوزيعهم على النقاط الحساسة التي غالباً ما تسلكها العناصر الإرهابية والمهربون وغيرهم من العناصر التي تهدد الأمن الوطني، بالإضافة إلى المتعاونين المدنيين الذين يعرفون المناطق الحدودية والمسالك الصحراوية النائية، وقامت بتخصيص ميزانية ضخمة للمجالات الدفاعية[29].

انحصرت بنود الاتفاق الجزائري التونسي في شهر ماي 2014 حول قضايا معظمها تتعلق بالتعاون الأمني في تلك المناطق، وعليه تناول فحوى الإتفاق تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي لتوفير الأمن على الحدود المشتركة بين البلدين، كما تضمن الإتفاق محاور تصب في نفس الاتجاه مثل[30]:

- اجتماعات ولقاءات ثنائية للبنى التي تتولى مسؤولية حماية الحدود.
- التنسيق والتعاون العملياتي لأمننة الحدود من خلال مكافحة الإرهاب والتهريب والإجرام العابر للحدود.
- وضع شراكة تتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود مع توفير كل الوسائل والآليات الضرورية لذلك.
- تبادل الخبرات في ميدان أمننة الحدود ضمن إطار مكافحة الإجرام في جميع أشكاله، وكذلك إجراء دورات تدريبية وتكوينية للكوادر العسكرية لكلا البلدين قصد تأهيلهم أكثر عند التعاطي مع التحجيات الأمنية في المناطق الحدودية.

2.2 دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات الحدودية:

قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيُّف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة أمن الحدود، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع(نظام 'الج بي اس"GPS وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية، وكل هذا يتم بناء على ما يسمى بالحدود الذكية "Smart Borders"، وأنظمة المراقبة المتاحة حاليا تجاريا، وأنظمة الطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خاصة التهريب منها[31].

الخاتمة

تعتبر المناطق الحدودية مناطق ارتكاز بالنسبة للدولة فهي تعتبر خطوط الدفاع الأولى في ظل البيئات الفوضوية غير المستقرة التي باتت مصدر خطر وتهديد لأمن الدول الوطنية، وباعتبار أن الجزائر جزء من هذه البيئات المضطربة فإن أمنها لم يعد بمعزل عما يحدث في محيط جوارها الإقليمي الذي بات يفرز أنواعاً وأشكالاً عديدة للتهديدات الأمنية، هذه الأخيرة التي أثرت على أمن واستقرار الجزائر ودفعت بساكني هذه المناطق نحو الهجرة بحثاً عن الأمن؛ ومن تم شكل الفراغ الذي تركه هؤلاء ملاذاً للجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة واعتمدته كقاعدة خلفيّة لها.

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لتنمية مناطقها الحدودية من خلال توظيف المقاربتين التنموية والأمنية لغرض جعل هذه المناطق أكثر أمناً واستقراراً، من خلال الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق بناء المشاريع الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات، بغية إعطاء دافع قوي للتنمية وفك العزلة عن تلك المناطق هذا من جهة، ومن جهة أخرى توثيق علاقاتها التعاونية مع دول الجوار من خلال بعث المشاريع التنموية، حيث أن التنمية ينبغي أن تشمل كافة مقومات الحياة الكريمة لساكنة هذه المناطق وفك العزلة عنها، بداية من وضع الهياكل القاعدية والبنى التحتية، التي تمهد الطريق إلى بناء المنشآت الاجتماعية والاقتصادية الكبرى .سوءا في إطار الشراكات الثنائية أو الجماعية، أو من خلال مقاربتها العسكرية لتأمين الحدود ومراقبتها لمواجهة التهديدات الأمنية.

الهوامش

[1] فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، *Revu d'Economie et de statique Appliqée*، 2020، ص-ص 27.26.

[2] فاطمة فوقة، قارة عشيرة، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات، مجلة الإقتصاد والقانون، 2018، ص62.

[3] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص300.

[4] محمد عبد السلام، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، شركاء التنمية، بحوث، استشارات وتدريب. د.س.ن، ص02.

[5] شريف رأفت، التنمية الإقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية"، مجلة بدائل. العدد 24، السنة الثامنة، 2017، ص 08.

[6] باسعيد محمد خالد، المخدرات وثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية: دراسة في الأبعاد وأساليب المواجهة 2000-2005. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة تلمسان: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2014-2015، ص-ص.15-32.

[7] د.ذ.ك، "الحدود الجزائرية المالية: هكذا تهرب المخدرات والأسلحة"، في الموقع الإلكتروني: *https://www.dw.com/ar*، تاريخ الدخول 2020/10/02، ساعة الدخول: 11:35.

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه، ص.04.

[10] حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني، ص.03

[11] أوكيل محمد الأمين، "عن فعالية المقاربة الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني. المجلد 17، العدد 01، 2018، ص.29.،

[12] مجلة الجيش، حصيلة العلميات لشهر فيفري 2020. العدد 680، مارس 2020، ص.17. [12]

[13] محمد بن سعود ظاهر العنزي، "دور إجرءات حرس الحدود في الحد من عمليات تهريب المخدرات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص.06.

[14] المرجع نفسه. ص.11.

[15] أحمد ياسر الياسري، "ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية: دراسة في جغرافية السياسة"، مجلة البحوث الجغرافية. العدد 21، ص.256.

[16] وزارة الدفاع الوطني، حصيلة سبتمبر 2020"، في الموقع الإلكتروني: */https://www.mdn.dz*، تاريخ الدخول: 2020/10/02، ساعة الدخول: 17:20.

[17]- "ربط الحدود الجزائرية-الموريتانية بالألياف البصرية يندرج ضمن استكمال الخطوة الأولى للإستراتيجية العامة لتطوير القطاع"، في الموقع الإلكتروني: *http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie*، يوم: 2020/10/04، على الساعة: 14:14.

[18] جمال هادي، "اتصالات الجزائر تربط الحدود الجزائرية الموريتانية بشبكة الألياف البصرية"، في الموقع: *http://algeriebusiness.com*، يوم: 2020/10/04، على الساعة: 14:21.

[19] بلقاسم ميموني، بوجمعة لهبيل، "واقع ومتطلبات التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية"، مجلة السياسة العالمية. العدد الخاص 01، 2021، ص.163.

[20]جميلة علاق، ربراب بولمشاور، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد4، 2019،ص216.

[21] نفس المرجع، ص217.

[22] نفس المرجع، ص218.

[23] خروف منير، فريجة ليندة، بوعزيز ناصر، أثر التجارة الدولية على تنمية المناطق الحدودية الجزائرية–دراسة تحليلية للطريق العابر لافريقيا، مجلة القانون والإقتصاد، العدد3، 2018، ص112.

[24] عبد الهادي عباد، منير رابحي، تنمية وتطوير المناطق الحدودية كالية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي(مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، العدد1، 2019، ص.16.

[25] يوسفي محمد، "تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. العدد الرابع، 2018، ص.04.

[26]– نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد14، 2016، ص.175.

[27]عمر فرحاتي، و يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر. ط.1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص.231.

[28] قادة بن عبد الله عائشة، إشكالية بناء الأمن الجزائري بعد الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020، ص.343.

[29]مراد فول، مرجع سابق ذكره. ص.106.

[30]صالح زياني، "المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنموية"، في: الأزمات الحدودية: المعضلات والمخارج. ط.1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018، ص.238.

[31]نفس المرجع، ص177.